

بيانات المدكرة الاعتراضية:

- ١- بيان أسماء الخصوم في الدعوى، والمعترض، والمعترض عليه.
- ٢- بيان الحكم المعترض عليه، بذكر موضوع الدعوى، والحكم، ورقم الصك، وتاريخه.
- ٣- الأسباب التي بُني عليها الاعتراض، ويكون أحد هذه الأمور:
 - الخطأ في الحكم الكلي أو تفسيره.
 - الخطأ في الواقعة أو ثبوتها أو تفسيرها.
 - الخطأ في تطبيق الحكم على الواقعة.
- ٤- طلبات المعترض، هل يطلب نقض الحكم؟ أو تعديله؟ أو غير ذلك؟
- ٥- الأسباب التي تؤيد اعتراضه، وهي أسباب شرعية، أو واقعية.

فائدة مهمة:

باستقراي للأحكام المنقوضة، والاطلاع على أحكام محاكم التمييز أو هيئة التدقيق بديوان المظالم، نجد أنهم يذكرون هذه الأسباب للنقض، ولا يخرج واحدٌ منها عما سنذكر..

لائحة الاعتراض

• ماذا سأكتب في لائحة الاعتراض؟

يحق للمحكوم عليه تقديم لائحة اعتراض على الحكم الصادر ضده، وقد بيّن النظام المدد النظامية لتقديم هذه اللائحة، والجهة التي تقدم لها هذه اللائحة

لكن ماذا يكتب في لائحة الاعتراض؟

١- عندما تستلم نسخة من الصك قم بقراءته بشكل تفصيلي بحيث تعرف تسلسل الفقرات من الدعوى المقدمة، والإجابة التي دُفعت بها الدعوى، والبيانات التي وردت في الصك، وصفة اليمين التي بُذلت ممن قام بالحلف، والأمور الأخرى التي وردت في الصك، والأسباب التي أثبتتها القاضي في الصك، والتي كانت متحةً للحكم .

٢- قد تجد نتيجةً لهذه القراءة التفصيلية عدم اقتناع بمجريات القضية، عندئذٍ حدّد نقاط عدم اقتناعك، وقم بتقييمها جيداً، وهل مؤدّى هذا التقييم يستلزم أن تُحرّر لائحة اعتراض؟.

٣- من الملاحظات التي قد تظهر أن الدعوى لم تُذكر كاملة.
أوقد تكون غير واضحة.

وهل الدعوى مقدمة من صاحبها أم لا؟

وهل المحكمة التي نظرت الدعوى هي صاحبة اختصاص في نظرها أم لا؟

وكذلك هل سبق وأن نظر هذه الدعوى قاضٍ سابق؟

أو أن هناك دعوى أخرى منظورة يجب البت فيها أولاً لأجل النظر في هذه الدعوى؟
أو أن القاضي ممنوع بموجب المادة ٩٠ والمادة ٩٢ من نظام المرافعات من نظر الدعوى.
٤- من الملاحظات أن الإجابة عن الدعوى تكون غير مكتملة بحيث أن جزءاً مما ورد في الدعوى تُرك بلا إجابة عنه .

٥- ما يرد في القضية من بينات، هل هي بينات صحيحة، وفي صلب القضية، أم أنها بينات ناقصة؟ أو لا علاقة لها بالقضية؟ **غير منجزة**

٦- الدفوع التي قُدمت هل هي دفوع صحيحة تلاقي الدعوى والبيانات المقدمة، أم أنها إجابات لا تدل دلالة واضحة على مجريات القضية؟

٧- هل تم قفل باب القضية قبل أن تستوفي جميع ما لديك من أقوال وبيانات وطلبات؟

٨- هل سمعت شهادة الشهود في الجلسة وإذا تخلفت عن الجلسة التي فيها أدلى الشهود بشهادتهم فيها هل تم تلاوتها عليك فيما بعد؟ .

٩- هل طعنك بالشهود وما أدلوا به من شهادة ذكر في الصك؟ وهل لديك طعون جديدة ظهرت لك فيما بعد؟ وهل لديك نتيجة لذلك أسئلة تريد توجيهها للشاهد وتكشف شيئاً مفيداً في القضية .

١٠- هل طلبت الاستعانة بأهل الخبرة عند الحاجة إليهم؟

وهل استجاب القاضي لطلبك أو قام برفضه؟ وهل أبدى سبب الرفض؟ وهل أنت مقتنع بسبب الرفض أم لا؟ وما سبب عدم اقتناعك؟

هل حضرت الاجتماع مع الخبير أنت وخصمك عند تحديده وإبلاغك به؟

وهل تم أخذ أقوالك؟ وهل بُلغت من قبل الخبير بأنه قدّم تقريره للمحكمة بعد انتهائه منه؟

وهل التقرير تضمن أموراً مهمّةً تؤثر في القضية؟ وهل القاضي التفت لها أم ردّها؟ وهل سببُ ردّها لها مقنعاً.

١١- المستندات الورقية المقدمة في القضية هل لديك إدعاء بتزويرها؟ وهل لديك دليل على

ذلك؟

وإذا لم تكن مزورة فهل لديك اعتراض على ما ورد فيها ولم يُذكر في القضية؟

وإذا كان القاضي صرف النظر عما قدمته، فهل ذكر أسباب رفضه؟ وهل أنت مقتنع بهذا

الرفض؟ وما سبب عدم قناعتك؟ .

١٢- هل اليمين التي تم حلفها كانت على وقائع الدعوى؟

وهل حضرت جلسة أدائها ما لم تقرر تنازلك عن الحضور لسماعها؟ أو تغييت عن الجلسة بدون سبب مقبول .

١٣- هل وجدت أدلة جديدة وتريد تقديمها .

١٤- قد تحتاج إلى طلب مشورة حول اللائحة التي سوف تقدمها خاصة في تقييم صحة الحكم الشرعي على ضوء معطيات الدعوى وعندما تجد نفسك في حاجة لذلك فلا تستعجل في تقديم لائحتك بدون هذه المشورة والتي تجدها عند من لديه إلمام بالطرق الشرعية والنظامية كما أن نتيجة هذه المشورة يجب أن تكون مقنعة لك وإلا فلا تتبناها بل اجث عن مشورة أخرى عند شخص آخر حتى يحصل لك الاقتناع .

١٥ - من وقائع الدعوى قد يكون الحكم صحيحا ومبني على أسباب صحيحة خالية من الخلل الذي يوجب الطعن فيه في هذه الحالة ليس أمامك إلا القناعة وعدم السعي في أمر لايفيدك بشيء .



اللوائح الاعتراضية:

إن لائحة الاعتراض على الحكم شأنها شأن أي ورقة علمية تستلزم لإعدادها إتباع منهج علمي.

عدم اتباع المحامي لهذا المنهج قد يؤدي إلى تشويش أفكاره وعدم وضوح أسبابه، وبالتالي عدم استقامة نتائجه مع مقدماته.

المنهج العلمي في صياغة لوائح الاعتراض هو أسلوب أو طريقة منهجية فنية ، تختلف عن التفكير العادي ، من حيث كونها تعتمد على منهج معين في بحث وقائع وموضوع الحكم القضائي الذي يتصدى له المحامي ، وتحديد العلاقة بين مفردات تلك الوقائع وما قد يكون هناك من أدلة وأسانيد ومستندات، وتفسيرها وتحليلها للوقوف على حقيقتها وأهدافها ومراميتها بشكل دقيق ، ثم الوصول إلى نتائج منطقية تؤدي إليها تلك المقدمات والأسباب .

ويتعين على المحامي بداية أن يكتب لا ليبرهن على شيء يعتنقه وإنما ليكشف الحقيقة دون أن تلعب به الأهواء أو توجهه الميول - ملتزماً بحياض المحامي - .

الصفات:

هناك صفات عامة يجب أن يتمتع بها المحامي المعارض على الحكم القضائي، وإن كانت ناقصة يسعى لإكمالها، وإن كانت متوفرة يسعى لتطويرها:

١- القدرة على التحليل والاستنباط والقياس من خلال أعمال العقل والمنطق.

وتتكون تلك الملكة مما يلي:

- أ- كثرة الإطلاع على كتب الفقه، والأنظمة، والأحكام القضائية المؤيدة، والأبحاث الفقهية الأكاديمية (المعهد العالي للقضاء، معهد الإدارة العامة، جامعة نايف)
- ب- حضور الجلسات في المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، لا سيما حضور جلسات محكمة التمييز في حال تصديها.
- ت- حضور الملتقيات القضائية والدورات والبرامج التدريبية، والحرص على حضور حلقات النقاش.

٢- القدرة على استخلاص النتائج وترتيبها ترتيباً منطقياً يتفق في تسلسلها مع وقائع الموضوع، بحيث يُمكن أن يصل قارئ اللائحة من نفسه إلى النتيجة التي انتهى إليها المحامي فيها.

٢- المهارة في اختيار الألفاظ والتراكيب اللغوية للتعبير عن وجهة نظره وأفكاره. ولا شك أن من أساسيات تكوين وتنمية تلك المهارة:

- أ- الإكثار من قراءة القرآن الكريم والقراءات الأدبية السهلة.
- ب- التواصل مع المحامين المتميزين وطلب الاطلاع على لوائحهم الاعتراضية ومذكراتهم؛ للاستفادة منها، واستشارتهم، وتبادل الخبرات بين زملاء المهنة في ذلك.
- ت- الاشتراك والتسجيل في المواقع المهمة في القانون والمحاماة، ويمكن تحصيل الكثير من الصيغ واللوائح، وبالإمكان الاستفسار من أعضاء تلك المنتديات والشبكات عن أبرز ما تحتاجه إن كنت على وجه العجلة، (موقع المحامون العرب، الشبكة القانونية السعودية، المواقع المصرية في هذا المجال) وفيها المجاني وذو الاشتراك.
- ٣- عدم أخذ رأي الآخرين وما يطرحونه من أدلة ومستندات على أنه حقيقة مسلم بها.
- ٤- عدم التسرع في إصدار الأحكام والآراء، إلاّ عند وجود الدليل والبرهان.
- ٥- ألاّ يكتفي بمعرفة جزئية أو دليل فردي أو منقوص .
- ٦- مراعاة الدقة في توثيق مصادره ومستنداته وأدلته.

٨- ارتباط الوقائع والمستندات والأسباب والأسانيد الواقعية والقانونية التي يستند إليها بالنتيجة التي انتهى إليها في تسلسل منطقي، وأن تُبنى النتيجة على تلك المقدمات.



يُنْبَه إلى أن المحامي في لائحته الاعتراضية لا بدّ أن يُبيّن المُسَقْتَر عليه فقهاً وقضاً في شأن النصوص المطبقة في الحكم القضائي، وعليه أن يذكر ما قد يكون هناك من سوابق قضائية في مثل هذه الحالة.

والتي تدعم وجهة نظر المحامي وطلباته.

مع تحديد المرجع [رقم الحكم ، العام الصادر فيه، المحكمة التي أصدرته ، تاريخ صدوره].

وبالنسبة للمرجع الفقهي [ذكر اسم المرجع، مؤلفه، الصفحة، دار النشر، سنة الطبع].

.....

مقدّم المذكرة الاعتراضية:

المذكرة المقدّمة من المحكوم عليه لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

- ١- مذكرة مقدمة للقضاء الابتدائي، وهو نفس القاضي مُصدر الحكم (وهذا في حالة الاعتراض على الحكم الغيابي).
- ٢- مذكرة مقدمة لقضاء الدرجة الثانية، وهو التمييز والآن الاستئناف.
- ٣- مذكرة مقدمة للجهة مصدرة الحكم بالتماس إعادة النظر في الحكم النهائي.

أنواع الصياغة لللائحة الاعتراضية:

الطريقة البسيطة (المطوّلة).

الطريقة الوسيطة.

الطريقة الوجيزة.

الجهات المرفوع إليها اللائحة الاعتراضية:

١- المحكمة العامة.

٢- المحكمة الجزئية.

٣- ديوان المظالم، المحكمة الإدارية:

أ) الدائرة الإدارية.

ب) الدائرة التجارية.

ت) الدائرة الجزائية.

ث) الدائرة التأديبية.

٤- مكتب الفصل في الأوراق التجارية.

٥- لجنة الفصل في الأوراق المالية.

٦- لجنة تسوية المنازعات المصرفية.

٧- لجنة تسوية الخلافات العمالية.

٨- اللجنة الجمركية.



مميزات المذكرة الاعتراضية:

- أن تكون مؤيدةً بالمستندات بشكلٍ وافٍ، مرفقةً بالمذكرة.
- أن تكون جامعةً مانعةً.
- إيراد نصوص الشرع والنظام المنطبقة على الدعوى.
- الرد على مغالطات الخصم التي وردت في وقائع الدعوى، وتصحيح المفاهيم، وتفسير البيّنات والمستندات على الوجه الصحيح.
- الاعتراض على الحكم بما يلي:
- إبداء الدفوع الشكلية التي أبدأها المعارض في بداية الدعوى ورفضها ناظر القضية.. مثل الاعتراض على الحكم بـ عدم الاختصاص بأنواعه .. والتسبب لذلك .. حتى في الاختصاص المكاني يُثبت المعارض أنه دفع بذلك قبل الإجابة عن الدعوى إلا أن القاضي رفض مثلاً ..
- وكذلك الاعتراض بعدم قبول الدعوى بأنواعه .. لانتفاء الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو مضي المدّة وغيرها ..
- إبداء الدفوع الموضوعية التي أبدأها المعارض في بداية الدعوى ورفضها ناظر القضية.. مثل الاعتراض على الحكم بـ عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .. والتسبب لذلك .. وهكذا ..
- الرد على ما تضمنه الحكم في موضوعه، أو في أسبابه من تزليل الحكم الشرعي أو النظامي على واقعة الدعوى، ببيان خطأ القاضي في ذلك.
- تنفيذ الحجج التي استند إليها المحكوم له وبنى عليها القاضي حكمه، وإظهار الحق فيها.
- لا بدّ أن يذكر المعارض في اعتراضه عدم أخذ القاضي بالأدلة والمستندات التي سبق أن طرحها في مرافعته بالرغم من وضوحها وقطعية دلالتها على الحق، ويتمسك بردوده على حجج المحكوم له أمام ناظر القضية.
- يقوم المعارض بالرد وال المناقشة لجميع ما بُني عليه الحكم القضائي من أسباب ، وما استند إليه القاضي في قضائه ، سواءً في الحكم أو مذكرات المحكوم له.

مذكرات المعارض ضده في الرد على مذكرة المعارض على الحكم القضائي أمام التمييز:

- يبدأ المعترض عليه بعرض موجز لوقائع الدعوى، ويستعين بما أورده الحكم القضائي المعترض عليه في شأنها.
- وينتقل بعد ذلك إلى الدفوع التي يرى إبدائها.
- ١- الدفع الشكلي، مثل: الدفع بسقوط الحق في الاعتراض؛ وعدم قبوله؛ لانقضاء المدّة، أو لرفعه من غير ذي صفة.
- ٢- ومنها: ما هو موضوعي، مثل: الدفع ببطلان الاعتراض؛ لتحقيق سبب من أسبابه.
- وينتقل بعد ذلك إلى الرد على لائحة الاعتراض بأن يتناول كل سبب من الأسباب بالرد عليه بما يدحضه سواء من حيث واقع الدعوى أو ما يكون فيه من مغالطات شرعيةً ونظاميةً .
- يشرح المستندات التي تؤدي إلى تعزيز وجهة نظره.
- يستعين بمستندات جديدة ويطلب ضم محضر أو قضية تُعين على توضيح دفاعه .
- يستند للمبادئ الشرعية والنظامية، وأحكام محاكم التمييز سابقاً أو المحكمة العليا حالياً المنطبق على واقع الدعوى حتى لو كان وقد سبق إيراده في المذكرات أمام المحكمة الابتدائية .
- الإحالة على ما سبق تناوله أمام المحكمة الابتدائية.



- ملاحظة:
- وفي كلتا الحالتين أي سواء أكانت المذكرة مقدمة من المعترض أم المعترض عليه يجب أن تتعرض لوقائع الدعوى في إيجاز غير محل، ودون إطناب يدخل الملل على قارئها .
- فيجب أن يكون الرد هادئاً مدعماً بالمنطق والنظام وأحكام التمييز والتدقيق، دون التدني إلى ألفاظ التي قد يعتبرها الخصم إهانة له، فالاحتكام في النهاية والغلبة للمنطق السليم وصحيح الشرع والنظام .

أخوكم /

ماجد بن حسن بن سليمان المشيقح

٠٥٠٣١١١٥٤٩